

المفتره لا تقول لان سلم ان الظلم يلزم طبع الظالم بل سرفعه
طبعه ولا يميل اليه والظالم اكثر من دفعه عن نفسه والصدق
يميل اليه لكونه على فوق صلح العالم والكذب مفور عند لانه
على تضاده مصلحه العالم هذه المحاسن والمقايح كلها ميول ونفوس
طبيعيه وهو مسلم لا نزاع فيه بل فما ذكرناه **قوله** المقضي
للبئح كونه طالما لا وراثة معه فلنا هذا مستقص بالاضافات
فانها معاني العقل مع ان احدهما ليس عليه الاخر سلبا ذلكم الله
معارض بما ان الظلم اضرار غير مستحق وعدم الاستحقاق ولا
ما شره في الفتح لعديته ووجوده في الفتح وفي الاضرار وهو غير
موجب للفتح لتلفه عنه **قوله** ثانيا لولا احقاص العقل لصفه
لا حيا حكم عليه بالوجوب والاحصاء الرجحان **قلنا**
استعماله الرجحان بالوجوب في المحسين والبيعيه وذلك لانه لما استقال
ذلك لم يترجح فاعليه العبد لا يرجح لانه لا يترجح دعوا للسنسلسل
والدور عند كبح العقل حينئذ لا يدم ذلك العبد ولا يترجح
على الفعل الواجب **قوله** ثالثا لولا احسن الفعل ونفسه والاجاز
اطهار للمحسنة على مبداء الدواب وهو في الفرق من المني والمبني
قلنا هذا يعني ان الله تعالى فعل المعجزة لتصدق الرسول عندنا

انما الله تعالى لا تعلل بالاعراض وقد قدر في الامم **قوله**
لولا التحسين العقلي احسن منه كل شئ وخفى الكذب وهو شئ الوثوق
من وعده ووعده **قلنا** هذا ايضا يلزم لان الكذب المقصود
لخافه مني او ولي او برى حسن عنده واجب والصدق المقصود لا هلاك
حي برى ما اذا بواعده نكسه واقابته فيج حرام بل الواجب لاص
وعده كبرياد هذا قد احتمل حسن الكذب وفتح الصدق وارتفع الامان
من وعده ووعده فب ان هذا الاقدام مشرل واذا بطل الحسن
والفتح العقلان لم يجب شكر المع عقلا ولا باللافعال حكم
قبل بعته الرسول غير ان اصحابنا سلوا بحسن العقل ونفسه ورفوا

مذاهب المعتزله في المسئلة فليقل عن انواعها على سببهم

الفصل الخامس في المنع من كبره عقلا
خلافا للمعتزله **لنا** وجمان **الاول** انه لو حكم الوجوب
قبل العنه لعذب تارده ولا تعذب قبل العنه فلا وجوب اما
الملازمه فبينه واما انه لا تعذب بلعوله سبحانه وماها
معذرت حتى سعت رسولا فهي العذيت الى غاية العنه فينفي
والا ففتح الحلف في قوله تعالى وهو محال **والثاني** انه لو
الشكر لان ما الفايده المشلورا وغيره او لا لفايده والاول

